Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.16, Issue 14 (2023), 9484- 9517

USRIJ Pvt. Ltd.

سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن إقتصاد الإحتلال الإسرائيلي

Preparation:

Wael Ahmed Salih Harsha, Kamal El-Din Nour El-Din Marjouni, Najeeb El-Sheikh Abd El-Samad

University of Islamic Sciences Malaysia (USIM)
Wail_h75@hotmail.com

Abstract

This research seeks to diagnose the state of the Palestinian economy and its constituents and the role of the Israeli occupation economy in creating dependence on it. The researcher used the analytical descriptive approach in diagnosing the situation and the historical approach to know the course of events that the Palestinian economy went through.

The research reached a number of results, which were represented by a number of main points, namely that the dependence of the Palestinian economy on the Israeli economy came exclusively as a result of a set of military orders, and therefore economic disengagement requires ending the occupation and achieving sovereignty over resources and capabilities, and that the Paris Agreement no longer exists in the sense of an agreement governing the behavior of It has two sides, and it has now

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

become a framework for Israel's unilateral control over the conduct of economic relations.

The researcher recommended a number of recommendations that would reduce the dependence of the Palestinian economy on the occupied Israeli economy, including raising the awareness of the Palestinian public opinion of the feasibility of boycotting Israeli products through a historical review of the experiences of other peoples, boycotting Israeli products and developing the conviction that it is a form of struggle in addition to supporting and promoting Palestinian products. And linking it to national affiliation, and working with the international community to reconsider the Paris Economic Agreement and liberation from dependence that makes the Palestinian economy dependent, especially since the other party cripples all the items from which the Palestinian economy benefits, as well as the end of its term and conditions, supporting all economic sectors and emphasizing the participation and integration the private sector in the development of productive sectors,And placing obstacles in front of Israeli products that enter the Palestinian market through the Palestinian standard.

Keywords: economic disintegration, the Palestinian economy,The occupied Israeli economy, the economic boycott.

سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن إقتصاد الإحتلال الإسرائيلي

اعداد : وائل احمد صالح هرشة, (طالب دكتوراه في جامعة العلوم الاسلامية الماليزية)

د كمال الدين نور الدين مرجوني و د نجيب الشيخ عبد الصمد

Wail_h75@hotmail.com

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الملخص

يسعى هذا البحث لتشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني ومقوماته ودور الاقتصاد الاسرائيلي الاحتلالي في خلق التبعية له , ويهدف البحث الى التعرف على سبل الانفكاك من اثار التبعية لاقتصاد المحتل من خلال الاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية والغير طبيعية في بناء اقتصاد فلسطيني قادر على النهوض بالمجتمع الفلسطيني والاعتماد على الذات , استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص الحالة والمنهج التاريخي لمعرفة صيرورة الاحداث التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني .

توصل البحث لعدد من النتائج والتي كانت تتمثل بعدد من النقاط الرئيسية وهي أن تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي جاءت قصراً نتاج مجموعة من الأوامر العسكرية وبالتالي فان الإنفكاك الإقتصادي يتطلب انهاء الإحتلال وتحقيق السيادة على الموارد والمقدرات , و إن إتفاقية باريس لم تعد قائمة بمعنى إتفاقية تحكم تصرفات طرفيها , وهي الأن أصبحت إطار لتحكم إسرائيل من جانب واحد في تسير العلاقات الإقتصادية .

أوصى الباحث بعدد من التوصيات التي من شانها الحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيتي للاقتصاد الاسرائيلي المحتل ومنها رفع معرفة الرأي العام الفلسطيني بجدوى المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية من خلال إستعراض تاريخي لخبرات الشعوب الأخرى , و مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتنمية القناعة بأنها شكلا من أشكال النضال بالإضافة لدعم وتعزيز المنتجات الفلسطينية وربطها بالانتماء الوطني , و العمل مع المجتمع الدولي على إعادة النظر

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

في اتفاق باريس الاقتصادي والتحرر من التبعية التي تجعل الاقتصاد الفلسطيني تابع , خصوصا أن الطرف الأخر يعطل كافة البنود التي يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني وكذلك انتهاء مدته وظروفه , دعم كافة القطاعات الإقتصادية والتأكيد على مشاركة وإدماج القطاع الخاص في تنمية القطاعات الإنتاجية , و وضع عوائق أمام المنتجات الإسرائيلية التي تدخل السوق الفلسطيني عبر المواصفة الفلسطينية .

الكلمات المفتاحية : الانفكاك الاقتصادي , الاقتصاد الفلسطيني , الاقتصاد الاسرائيلي المحتل , المقاطعة الاقتصادية .

المقدمة :

إرتبط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي منذ إحتلال عام 1967 حيث تم السيطرة على الإقتصاد الفلسطيني من خلال إتباع سياسات وإصدار قوانين وأوامر عسكرية إستهدفت كل مقومات الإقتصاد الفلسطيني التي إستولت وصادرت كل الثروات الطبيعية والسياحية والدينية ووضعت يدها على المعابر وعطلت المطارات مما جعلها تأخذه رهينة لا يقوى على النمو والتطور , وبالمقابل فتحت باب التشغيل والعمالة للفلسطينيين وهو ما مكنها بالتالي من ربطه بالإقتصاد الإسرائيلي وجعله إقتصاد تابع ولا يقوى على التطور .

وبعد إعلان إتفاق أوسلو عام 1993 وملحقاته والتي نتج عنها قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وعودة القيادة الفلسطينية والبدء بتأسيس مقومات الدولة تمهيداً لإعلان قيام الدولة الفلسطينية بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية , كان إتفاق باريس هو الإتفاق الناظم للعلاقة بين

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الإقتصاد الفلسطيني والإقتصاد الإسرائيلي لحين إنتهاء المرحلة الإنتقالية والذي جاء ليشكل مرحلة إنتقالية ينقل الإقتصاد الفلسطيني من التبعية الكاملة للإقتصاد الإسرائيلي إلى بناء إقتصاد فلسطيني مستقل مع إنتهاء المرحلة الإنتقالية لإتفاق أوسلو والتي كان من المفترض أن ينتهي عام 1999, ومع تنكر إسرائيل للإتفاقيات وما تلاها من إندلاع الإنتفاضة الثانية عام 2000 , قامت إسرائيل بتعطل كافة الإتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية بإستثناء ما يتلاءم مع مصالحها بل ذهبت أيضا إلى خرق البنود الواردة بالإتفاق وسمحت لنفسها بالقيام بكل ما تراه يحقق مصالحها وقامت بسرقة ونهب حقوق الشعب الفلسطيني المترتبة على الإتفاقات الموقعة وذلك من تاريخ إندلاع الإنتفاضة الثانية حتى اليوم, ولمواجهة سياسة الآمر الواقع التي تفرضها إسرائيل قررت القيادة الفلسطينية إتخاذ عدد من الإجراءات التي من شانها حماية المشروع الوطني الفلسطيني وأهمها انفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي .

لذا تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي والى التعرف على واقع الإقتصاد الفلسطيني ومقوماته وقدرته على تحقيق الأهداف المطلوبة منه لتحقيق التحرر من التبعية والإستقلال .

إشكالية البحث وتساؤلاته

هناك الكثير من التعقيدات في المشهد الإقتصادي الفلسطيني والتي نتج عنه تبعية كاملة للإقتصاد الإسرائيلي وعدم إستغلال مقومات الإقتصاد الفلسطيني من ثروات

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

طبيعية وقدرات بشرية أدت إلى إحداث تشوهات بنيوية في الإقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى إحداث تأثيرات سلبية على كافة القضايا السياسية والإجتماعية وهو ما لمسه جميع المواطنين من إجراءات إسرائيلية بعد تعثر المفاوضات السياسية بين الطرفين وكان من أبرزها إجراءات الحصار وإحتجاز الأموال الفلسطينية وسرقتها , وبذلك تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما هي سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي ؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية :

- ما هو واقع الإقتصاد الفلسطيني ؟
- ما هي الإتفاقيات الناظمة للإقتصاد الفلسطيني ؟
- ما هي المعيقات التي تواجه الإقتصاد الفلسطيني في التحرر من التبعية والإستقلال ؟

أهداف البحث :

يرتكز البحث على عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية , ويتمثل الهدف الرئيسي بالتعرف على سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي, أما الأهداف الفرعية لهذا البحث فهي تتلخص في التالي :

- التعرف على واقع الإقتصاد الفلسطيني .
- التعرف على سبل الإنفكاك الإقتصادي .
- التعرف على المعيقات التي تحول دون تحقيق الإنفكاك الإقتصادي .

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة بسبب حيوية الموضوع وهو سبل إنفكاك الإقتصاد الفلسطيني عن إقتصاد المحتل ولما له من أثر بالغ الأهمية على الإقتصاد الفلسطيني وتحرره من التبعية وكخطوه أولى في تحقيق الإستقلال وإقامة الدولة المستقلة .

منهجية البحث :

إستعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على حصر وتحديد جوانب ظاهرة البحث ورصد تطوراتها وربط العناصر المكونة لها ببعضها البعض، ومتابعة وتفسير الأحداث المرتبطة بها ، مع الحاجة إلى الإستعانة بالمنهج التاريخي لخصوصية موضوع البحث وإرتباطه بالعمق التاريخي والجغرافي والسياسي للحالة الفلسطينية، وضرورة تناول بعض الجوانب ذات الصفة التاريخية.

التعريفات والمصطلحات

أ- **الإنفكاك** : ويعني في اللغة الإنفصال عن الشيء إما اصطلاحا فيعني إبتعاد الأجزاء المجتمعة لتصبح بعد فكها مختلفة في الشكل والمضمون .

ب-**الإقتصادي** : بعريف الإقتصاد لغةً هو: التوسط، والإستقامة فيما بين الإفراط والتفريط , أما إصطلاحا فهو يعرف على إنه علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده؛ لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالإستخدام الأمثل لهذه الموارد.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الإطار النظري للدراسة

تتعدد النظريات المفسرة لعمل أحد أعضاء الأسره الدولية ومحاولاته في ربط إقتصاد لدولة أخرى أو دول في إقتصاده , ومن بين هذه النظريات هي نظرية الواقعية السياسية والتي تتمثل بلعب دور أكبر في المفاعل الدولية وبالتي إقامة تكتلات وأحلاف إقتصادية مرتبة بإقتصادها وبالتالي يصبح لها التأثير على عدد كبير من الدول , وأيضا من النظريات المفسرة النظرية البنائية والتي ترى في سلوك وثقافة وقيم المجتمع المتطور إقتصاديا أن يساهم في تطور إقتصاديات أخرى عبر إعطائها الفرصة والخبرة والتجربة ومساعدتها , وكذلك تعتبر نظرية التبعية هي إحد النظريات المفسرة لربط دوله ما قويه بإقتصاديات دوله أو أكثر ضعيفة بإقتصادها يساعدها على تحقيق الكثير من المكاسب ألاقتصاديه والسياسية , وتعتبر نظرية التبعية هي الأقرب لواقعنا الفلسطيني .

ظهر مفهوم التبعية في فترة الستينيات وبعد إنقضاء فترة الإستعمار التقليدي، حيث ترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن المتغيرات الدولية، وللتبعية أشكال مختلفة ومنها الإقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها. وقد ظهرت مفاهيم عديدة رافقت مفهوم التبعية ومنها: السوق العالمية والعولمة، الشركات متعددة الجنسيات، النظام الدولي وغيرها، وكان ذلك ممهداً لظهور نظام عالمي جديد أرغمت دول العالم الثالث على دخوله، وقد أدى دخولها إلى إندماجها بالنظام الرأسمالي الدولي الذي أفقدها هويتها الوطنية وربط إقتصادها وثقافتها وسياسيتها بالسياسات العالمية للدول الكبرى مثل:الولايات

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، وقد مهد ذلك إلى فقدان تلك الدولة لسيادتها لصالح تلك القوى الدولية، وبقيت هذه الدول تعيش وهم البعد الدولي للتنمية وغفلت أن تخلفها وتراجعها يفيد تطور وتنمية الدول المركزية القوية(بادي، برتران،1996)، ويوظف مصطلح التبعية ايضاً في "وصف أفراد أو حركات إعترضت فكرياً أو سياسياً على الواقع المفروض قسرا وقدمت (كبديل لهذا الواقع) فكراً أو برنامجا طبق في الخارج وحقق أهدافه المرجوة هناك (هادي، علاء،2007).

مقومات الإقتصاد الفلسطيني

تتعدد مقومات الإقتصاد الفلسطيني والتي تتمثل بالعنصر البشري وما تمثله من قدرات بشريه ومهارات علمية وأيدي عامله , وكذلك تعتبر الأرض من أهم المقومات الإقتصاديه للشعب الفلسطيني وما تمثله من أراضي خصبه للزراعة وكذلك ما تحويه الأرض في باطنها من ثروات بالإضافة لمكون مهم ويتعلق بما تملكه فلسطين من حصة على البحار وهو ما يشكل قدره ورافعه اقتصاديه مهمة سواء ما تملكه من ثروات بحريه أو سياحية أو علاجية ومنفذ مهم للخارج .

العنصر البشري

مفهوم العنصر البشري وأهميته:على الرغم من الخلاف الظاهر بين تعريفات الفقه الدستوري والسياسي للدولة،فإن شبه إجماع يمكن أن ينعقد على أن هناك أركاناً رئيسية ثلاثة لا بدّ من توفرها لإمكانية القول بوجود دولة. وهذه الأركان أو العناصر هي: الجماعة البشرية، والإقليم، والسلطة السياسية (الخطيب,نعمان, 2010).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ويتمثل العنصر البشري هنا في سكان الإقليم لأي بلد من البلدان، إذ يعتبر السكان هم كافة طوائف ومكونات المجتمع البشرية، وهم المعبرون عن آمال شعبها وطموحات مواطنيها وهم الذين يقومون بإستغلال مواردها والتنعم بخيراتها. ويدخل كافة السكان على إختلاف أعمارهم ضمن المقوم البشري باعتبارهم إما منتجين للسلع والخدمات، وإما مستهلكين لها أو هما معاً, ويجمع المفكرون على أنه لقيام الدولة يلزم وجود عدد من الأفراد، فلا توجد دولة بغير جماعة بشرية تخضع لها وتكون فيها عنصراً أساسياً.

السكان ومكوناتهم

قدر عدد السكان في نهاية سنة2015 بنحو 11.8 مليون نسمة، منهم حوالي 4.5 مليون نسمة في فلسطين أي ما نسبته نحو 38% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم .وفي تقديرات أخرى فقد بلغ مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة2014 نحو 4.550 مليون نسمة، موزعين بين 2.790 مليون نسمة في الضفة الغربية، و1.760 مليون نسمة في قطاع غزة أي بنسبة 61.3%، و38.7% للمنطقتين على التوالي.

وعادة ما يقسم السكان لأغراض تصنيفاتهم كقادرين على العمل أو غير قادرين، وكمستهلكين أو منتجين إلى الفئات التالية: الأطفال حتى سن 15 عاماً؛ وهم في العادة يعتبرون مستهلكين فقط، ثم فئة الشيوخ فوق 65 عاماً؛ وهي أيضا فئة مستهلكة. وهاتان الشريحتان تتفاوتان فيما بينها من حيث احتياجاتهم الخدمية والاستهلاكية باختلاف السن، والنوع، ومستويات التعليم، والثقافة، والدخول، والأسعار، والأذواق، والحالة الصحية أو المرضية، وأوضاع ذوي الاحتياجات

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الخاصة. وأخيراً،الشريحة الوسطى وهي شريحة البالغين أو القوى البشرية التي تتكون من الداخلين في القوى العاملة ومن هم خارجها.

القوى العاملة الفلسطينية:

إن القوى العاملة هي التي تقوم بالنشاط الإنتاجي وهي التي لها الدور الإستهلاكي والإنتاجي في آن واحد،ثم هناك من هم خارج القوى العاملة من البالغين الذي لا يعملون، وبالتالي هم ضمن فئة البالغين المستهلكين. ويلاحظ أن الفلسطينيين من حيث الخصوبة والنمو السكاني يحققون بإستمرار معدلات عالية تزيد من معدل النمو السكاني، إذ يعتبر معدل خصوبة المرأة الفلسطينية مرتفعاً مقارنة بكثير من الدول ويتراوح بين 4–5 أفراد،الأمر الذي مكَّن الفلسطينيين من تعويض النقص ونزيف السكان المهاجر. أما معدل النمو السكاني فيقدر بنحو 3% وهو معدل مرتفع نسبياً إذا قورن بالمعدل العام على المستوى العالمي. وعبر عشرات السنين كان النمو السكاني يتزايد باستمرار إلى المستوى الذي يجعل هناك تزايداً مستمراً في أعداد المقيمين على الأراضي الفلسطينية بعيداً عن مخاوف الخلخلة السكانية.

وقد جاء ذلك على الرغم من ما تعرض له المجتمع الفلسطيني من قتل وتنكيل خاصة منذ الحكم البريطانيسنة1917،الذي أفضى إلى حركة نزوح شديدة تقلبت من وقت لآخر، إلى أن بلغت ذروتها مع قرب إعلان "الدولة الإسرائيلية"، ونشوب الحرب العربية الإسرائيليةفي أيار/ مايو1948التي صاحبها قيام العصابات الصهيونية بمجازر شهيرة نكَّلت بالمدنيين العزل خاصة من الشيوخ والأطفال والنساء،إمعاناً في إغلاق كافة المنافذ أمام الفلسطينيين واضطرارهم لترك الممتلكات والثروات،ومن ثم النزوح القسري؛إما إلى الضفة الغربية أو إلى قطاع غزة وبلدان

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الجوار، وأهمها: الأردن وسوريا ولبنان ومصر وبلاد المهجر.وقد ترتب على ذلك وضع جغرافي شديد الخطورة والتعقيد ممثلاً في استيلاء "إسرائيل"في ذلك الوقت على نحو 77.7% من المساحة الإجمالية .

ولم تكن التطورات التالية مرحلة بعد أخرى بأقل خطورة سواء على العنصر البشري أم على المساحة الجغرافية الأرضية المتبقية للفلسطينيين خاصة عند إعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة1967،والتي صاحبها نزوح شديد نحو المملكة الأردنية الهاشمية على وجه التحديد.

إن واقع العنصر البشري بالرغم من التطورات التي مرّ بها، يشير إلى أنه ظلّ مجتمعاً متماسكاً تجمعه روابط الأخوة والجوار واللغة والتاريخ والعيش مع الأقليات بمستوى عالٍ من التسامح، خاصة مع غير المسلمين دون أدنى تمييز بسبب اللون أو العرق أو المذهب أو اللغة أو غيرها.

الأرض كمقوم أساسي للإقتصاد

لا يكفي وجود العنصر البشري لقيام الدولة، إذ لا بدّ من وجود بقعة محددة من الأرض يستقر عليها السكان ويمارسون عليها نشاطهم بشكل كامل حتى يمكن أن تقوم تلك الدولة، وهذا ما يطلق عليه إقليم الدولة، الذي يشكل الركن الثاني لوجودها والإطار الجغرافي الذي تقوم عليه, ويقصد بالأرض أيضاً مساحة الإقليم الذي يعيش عليه أي شعب من الشعوب، وهذه المساحة تكون محكومة ومحددة ضمن حدود الدول الأخرى المجاورة وفي إطار السيطرة الفعلية عليها دون منازع والتي تحكمها أحكام القانون الدولي والتشريعات ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وهكذا تتمثل أهمية الأرض في أنها البقعة الجغرافية التي يعيش عليها سكان الإقليم بلا منازع سواء كانت أراضٍ يابسة أم أراضٍ مغمورة.وبالتالي، فإن المواطنين يعيشون حياتهم المعتادة على هذه الأرض، ويزاولون أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية عليها بحرية كاملة، وتكون هذه الأرض ملكية عامة ممثلة في السلطة الحاكمة، أو ملكية خاصة على حدٍّ سواء أو مزيج منهما.

خصوصية أرض فلسطين

لفلسطين عبر تاريخها أوضاعاً غير مستقرة مع الأرض التي يقيم عليها أبناؤها,وجرى في العصر الحديث تحديد مساحة محددة لفلسطين ضمن اتفاقية سايكس بيكو الموقعة سنة1916وما تلاها،حيث جرى خلالها تقسيم الأراضي التي إغتنمها الحلفاء فيما بينهم خلال الحرب العالمية الأولى، وهي الأراضي الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط . وعلى ضوء هذه الإتفاقية، فإن فلسطين التي تحددت مساحتها على ضوء هذه الإتفاقية أصبحت بالكامل تحت سيطرة بريطانيا، ثم جرى سنة1922إقرار من عصبة الأمم بإنتداب بريطانيا عليها من أجل أن تنهض بسكانها الفلسطينيين إلى المستوى الذي يؤهلهم لإدارة شؤونهم بأنفسهم، إلا أن بريطانيا تجاهلت هذه المهمة تماماً.

وبناء على الخرائط الملحقة بالإتفاقية، فإن فلسطين أصبحت واقعة بين خطي طول (34.15–35.14)،وخطي عرض (29.30–33.15).كما أنها تمتد من رأس النافورة شمالاً على حدود لبنان الجنوبية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إلى العقبة جنوباً شمال خليج العقبة الواقعة على البحر الأحمر في ملتقى لبلدان ثلاثة متجاورة هي مصر، وشرق الأردن، وفلسطين

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

بمساحة إجمالية قدرها27,027كم، وهي في موقع فريد بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، فيحدها غرباً البحر الأبيض المتوسط على ساحل طوله 240كم، وشرقاً سوريا ويبلغ طول الحدود بين البلدين 76 كم، والأردن أيضاً جهة الشرق على حدود طولها 360كم، وشمالاً الجمهورية اللبنانية على حدود طولها 79 كم، وجنوباً صحراء سيناء المصرية على حدود طولها 240 كم ما بين رفح حتى رأس طابا وخليج العقبة .

وبدلاً من أن يمثل هذا التكليف بداية لحصول الفلسطينيين على الحرية والإستقلال أسوة بالدول المجاورة التي تضمنتها الإتفاقية وهي سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، فإن الأرض الفلسطينية كان مخططاً لها لتقام عليها "دولة إسرائيل" استناداً إلى وعد بلفور وزير الخارجية البريطانية الصادر سنة1917, ومع إستمرار الصراع وتعاقب السنين واقتطاع أراضي فلسطين جزءاً بعد آخر، فإن مساحة فلسطين تقلصت من مرحلة لأخرى على النحو الموضح كالآتي:

جدول تطور مساحة فلسطين منذ الانتداب البريطاني سنة1922

السنة	المساحة (كم مربع)
1922	27,027
1947 (قرار التقسيم)	11,590 بنسبة 42% فقط من المساحة الإجمالية لفلسطين (تخصيص ولم ينفذ)
1948 (النكبة)	6,220 (مقسمة بين الضفة والقطاع)
1967	أعيد ضمّ الأراضي الفلسطينية لـ"إسرائيل"
1994	2,200* (سيطرة فعلية محدودة للفلسطينيين) وفقاً لاتفاق غزة وأريحا
2005	انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة من جانب واحد

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

2015	2,340* (استمرارية سيطرة "إسرائيل" على منطقة ج وسيطرة محدودة للسلطة الفلسطينية على منطقة أ، وإدارياً على منطقة ب،وبقاء قطاع غزة محاصراً من الخارج)**

المصدر: مركز التخطيط الفلسطيني: مركز بحوث تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية،غزة,أرقام تقديرية.

لا يمكن القطع بالحديث عن مساحة أرضية محددة لدولة فلسطين المستقبلية في ظلّ إستمرار "إسرائيل" في إستقطاع مساحات متباينة من وقت لآخر لأغراض الإستيطان أو لأغراض أخرى.

نهب الأرض من قبل الإحتلال

تسير الحكومة الإسرائيلية منذ أمد بخطى تدريجية لضم أراضي الضفة الغربية إليها، حيث سارت خلال السنوات الماضية بثبات في نهجها الاستيطاني والتوسعي في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية، بهدف إبقائها تحت سيطرتها لأسباب ليست جغرافية فقط وإنما لأسباب أخرى أيديولوجية ودينية، بما في ذلك فرض سياسة الأمر الواقع عند المضي قدماً في مفاوضات التسوية وبالمحصلة، فإن مجموع ما تسيطر عليه "إسرائيل" فعلياً من خلال مصادرتها للأراضي الفلسطينية بذرائع ومسوغات مختلفة يزيد عن 40% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، دون أن يشمل ذلك الأوامر العسكرية التي أصدرتها "إسرائيل" لبناء جدار الفصل العنصري، ولا تلك الخاصة بالطرق الالتفافية، ناهيك عن أن العديد من المستوطنات التي قامت على أراضي فلسطينية خاصة غير مشمولة بالنسبة المذكورة(اريج,معهد الابحاث,2015), الأمر الذي يجعل

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الحد الأدنى المقبول من الأرض الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية غير متوفر لتطبيق القرارات الأممية والطموحات الفلسطينية.

الثروات الطبيعية :يوجد في فلسطين العديد من الموارد الطبيعية والتي يمكن إستغلالها من أجل التنمية المستدامة, ومن بين هذه الموارد المياه والطاقة, وفي تقرير حديث للبنك الدولي تم الإشارة إلى أن بإستطاعة الفلسطينيين جني أرباح سنوية تقدر ب ثلاثة مليارات دولار سنويا من الموارد الطبيعية المتوفرة في مناطق "ج" في الضفة الغربية, ولكن التواجد الإستراتيجي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من أجل السيطرة على الماء والأرض والموارد المعدنية يكشف عن حجم الفوائد التي يحصدها الاقتصاد الإسرائيلي على حساب استمرار دفع المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى صدامات مستمرة ومتكررة.

القرار السياسي والإقتصادي المستقل (الإرادة السياسية) السلطة السياسية وأهميتها:

إن السلطة السياسية أو الهيئة الحاكمة هي من أهم عناصر تكوين الدولة، إذ لا يكفي قيام الدولة ونشأتها توافر مجموعة أفراد يقطنون إقليماً معيناً بصفة دائمة ومستقرة، وإنما يجب علاوة على ذلك وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية على الأفراد الخاضعين لها. ولا يكفي مجرد وجود سلطة عامة يخضع لها الأفراد للقول بوجود الدولة، وإنما يلزم أيضاً أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد بها وقبولهم لها، وذلك من خلال التفويض الذي يعطى للحكام أو من خلال صندوق الانتخابات، وبالتالي فأي سلطة لا تستند إلى إرادة الجماعة التي تحكمها تكون سلطة غير فعلية، لا تسمح بقيام الدولة بالمعنى الدقيق، وبالتالي فقيام الدولة أو تأسيس السلطة مرتبط برضاء أبنائها.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

إلا أن إرضاء الأفراد لا يعني أن سلطة الدولة يجب أن تعززه القوة، لأنها لازمة وضرورة لا بدّ منها لممارسة الحكومة لسلطاتها، وبالتالي فتخلف القوة يعني فناء الدولة، لأنه يعطي القوى المنافسة القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم, وتمتاز السلطة كعنصر من عناصر الدولة بأنها أصيلة لا تنبع من سلطات أخرى، وإنما السلطة الأخرى هي التي تنبع منها، كذلك فإن هذه السلطة هي سلطة ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة بخلاف بقية السلطات الأخرى التي تنظم جانباً من حياة الأشخاص(الخطيب, نعمان, 2010).

السلطة السياسية في فلسطين:

ظلّ الفلسطينيون محرومون من السلطة السياسية على بلادهم لفترات طويلة من التاريخ، فحتى الحرب العالمية الأولى كان الفلسطينيون جزءاً من الدولة العثمانية التي يحكمها السلاطين العثمانيون، على امتداد الفترة (1516–1917). وبانتهاء هذه الفترة، أصبحت فلسطين تحت الحكم البريطاني حتى أيار/ مايو 1948(خريطة فلسطين, 1948) وبالتالي حرم الفلسطينيون من التمتع بحقوقهم الوطنية ومن السلطة السياسية الواجب أن يتمتعون بها على الرغم من نضالهم المستمر خلال فترة الحكم البريطاني ,وكانت لهم محاولة لتشكيل حكومة وطنية في غزة على ضوء الفراغ الناشئ عن الإنسحاب البريطاني في أيار/مايو1948فيما سمي بحكومة عموم فلسطين وذلك في أيلول/ سبتمبر 1948، وكانت خلالها "إسرائيل" ممعنة في بسط سيطرتها على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين إلى أن انتهى الأمر بتركز الفلسطينيين على مساحة محدودة من الأرض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

سلطة الحكم في قطاع غزة (1948–1967)

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

نظراً لقرب قطاع غزة من جمهورية مصر العربية، فقد جرى إسناد إدارة حكم قطاع غزة إلى الإدارة المصرية فيما أطلق عليه في ذلك الوقت إدارة الحكم العام لقطاع غزة، وذلك بموجب اتفاقية الهدنة العامة المصرية الإسرائيلية الموقعة في جزيرة رودس في اليونان في1949/2/24 ،والتي قدرت مساحة القطاع في ذلك الوقت بنحو 565كم^2، غير أنه جرى الانتقاص من هذه المساحة لاحقاً لتصبح مساحة القطاع 365كم^{2}فقط وذلك على ضوء تفاهمات مصرية إسرائيلية. واستمر هذا الأمر حتى احتلال "إسرائيل" للقطاع سنة1967. أي أن الفلسطينيين خلال هذه الفترة لم يمنحوا الحق الطبيعي في الحرية والحصول على سلطة سياسية مستقلة، حيث كانت شؤون الحكم تتم من خلال الإدارة المصرية الجديدة التابعة لوزارة الحربية في مصر في ذلك الوقت.

سلطة الحكم للفلسطينيين في الضفة الغربية بعد سنة1948:

على ضوء العلاقة السكانية الوثيقة بين شرق وغرب نهر الأردن، فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية صوتوا سنة1950للانضمام تحت لواء مملكة شرق الأردن لتكون الدولة الأردنية الجديدة تجمع جانبي نهر الأردن فيما أطلق عليه المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فإن الضفة الغربية أصبحت خاضعة للحكم الأردني وتسري عليها القوانين الأردنية المعمول بها.وفي الثمانينيات تخلت المملكة الأردنية الهاشمية عن الضفة الغربية لتصبح إدارة شؤونها من مسؤولية الفلسطينيين، وذلك بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

السلطة الفلسطينية بعد الانسحاب الجزئي منذ سنة1994:

جرى التوقيع على مبادئ أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أيلول/سبتمبر 1993 والذي بموجبه نشأت السلطة الفلسطينية التي مارست صلاحياتها في البداية في غزة وأريحا بموجب الاتفاقات المبرمة، على أن يتم التوصل إلى حلّ نهائي لجميع الأمور العالقة كالقدس واللاجئين والحدود والمياه وغيرها خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات أي تنتهي سنة2000.وعلى ذلك، سمحت "إسرائيل"بعودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين المغتربين الذين رشحتهم منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على الرقم الوطني "الهوية الفلسطينية"، وكان من بين هذه العناصر غالبية قوات جيش التحرير الفلسطيني، التي جرى إعادة صياغة قواتها في أجهزة أمنية استناداً إلى مبادئ أوسلو.

وخلال الفترة الانتقالية المشار إليها،كان يتضح من حين لآخر تهرُّب "إسرائيل"من تنفيذ التفاهمات المتفق عليها،مع تركيزها على التزام الفلسطينيين بتطبيق ما يسمى بالتنسيق الأمني، وبذلك نجحت "إسرائيل" نجاحاً مطلقاً في تطبيق هذا البند من ملاحق مبادئ أوسلو، ولم يتمكن الفلسطينيين سوى من ممارسة سلطة ذاتية محدودة ومنقوصة على الأراضي التي تحت سيطرتها بعد انسحاب"إسرائيل" من عدد من المناطق في إطار التقسيم الجائر لأراضي الضفة الغربية إلى:

- المنطقة أ: وتكون خاضعة للسلطة الفلسطينية إدارياً وأمنياً، وهي متركزة على المدن المكتظة والمزدحمة سكانياً، ومن ثم ترغب "إسرائيل" في ترك مهام إدارة شؤونها للفلسطينيين مباشرة دون عناء منها، إلا أن القوات الإسرائيلية تمتعت بحق التنقل في هذه المنطقة بحرية كاملة ومزاولة كافة أشكال القمع على الفلسطينيين.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

- المنطقة ب: وتتبع المناطق المحيطة بالمدن الفلسطينية المكتظة، وتخضع إدارياً فقط للفلسطينيين، وأمنياً لـ"إسرائيل".وبالتالي، فإن الصلاحيات للفلسطينيين محدودة في هذه المنطقة.
- المنطقة ج: وهي تقع في الجانب الشرقي للضفة الغربية وخاصة في منطقة الأغوار التي تلتقي بالحدود الأردنية، وهي منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين وتخضع أمنياً وإدارياً لـ"إسرائيل"، ولها أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة، وتبلغ مساحتها 61% من مجموع مساحة الضفة الغربية. أي أن "إسرائيل" اقتطعت مقدماً هذه المساحة من الأرض ليصبح نحو 39% فقط من أراضي الضفة الغربية محلاً للمفاوضات السياسية.

وفي نهاية المطاف، فإن السلطة السياسية المتاحة للفلسطينيين على المناطق الخاضعة لسيطرتها هي سلطة محدودة لا تمنح الفلسطينيين أي حقوق ذات قيمة، مع تحمل السلطة الفلسطينية لكافة الأعباء المالية والإدارية الناشئة عن ذلك.

إنقسام السلطة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

خاض الفلسطينيون في شباط/ فبراير 2006 غمار الإنتخابات التشريعية الثانية بعد إنقضاء نحو عشر سنوات على الإنتخابات النيابية الأولى التي عقدت سنة1996, وفي الإنتخابات الأخيرة، فازت حركة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس بنحو 76 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ 120 مقعداً مقابل خسارة غير متوقعة لحركة فتح, مما يعني أن الساحة السياسية أصبحت متاحة لحركة حماس للمشاركة في إدارة حكم الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع لأول مرة، ولم يكن الأمر ميسراً نحو تشكيل حكومة

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وطنية تجمع شتات الفلسطينيين الذين نجحوا في الإنتخابات التي ظلت مفتقدة لأي صلاحيات حقيقية.

وعاش الفلسطينيون وما زالوا فترة حرجة شابتها صراعات خفية أحياناً، ومعلنة أحياناً أخرى إلى أن انتهى الأمر بمواجهة مسلحة في غزة، بين حركتي فتح وحماس أفضت في منتصف حزيران/ يونيو 2007 إلى سيطرة حماس سيطرة كاملة على أراضي قطاع غزة وانفرادها بالحكم دون شريك حتى سنة2014، حين جرى تشكيل حكومة الوفاق الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2014 دون صلاحيات حقيقية على فروع الوزارات في غزة. مما أوجد وضعاً إدارياً وسياسياً أكثر تعقيداً، أي أن الانقسام الفعلي ظلّ قائماً حتى الآن.

وفي أعقاب المواجهة السابق الإشارة إليها واستناداً لصلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، فقد أصدر مرسوماً بإقالة الحكومة الوطنية التي كانت قائمة حتى ذلك الوقت،كما سبقت الإشارة إليه،وانتهى الأمر بانفراد حركة حماس بالسلطة السياسية في غزة وانفراد حركة فتح بالسلطة السياسية في رام الله مع ما صاحب ذلك من أضرار ومخاطر لا حصر لها على المواطنين بصفة خاصة وعلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بصورة عامة. وعانى الفلسطينيون وما زالوا المعاناة الشديدة من جراء ذلك.

خلال فترة الانقسام،ظلت سلطات الإحتلال تواصل حصارها البري والبحري والجوي على قطاع غزة بشكل غير مسبوق من الخنق الإقتصادي والإجتماعي للسكان لتحكم قيودها على حركة تنقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقويض حرية مواطنيه، بما في ذلك الواردات من السلع الأساسية لحياة السكان، إضافة إلى الصادرات من المنتجات الغزية الزراعية والصناعية.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان وإيجاد انتهاك صارخ للحقوق السكانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتزيد من تحكمها في اقتصاد القطاع، الأمر الذي أكدته التقارير المتخصصة للمنظمات الدولية والحقوقية المعنية بالشأن الفلسطيني تباعاً، من حيث أن غزة لن تكون صالحة للعيش بدءاً من سنة2020.

التحديات المستقبلية للسياسات الإقتصادية:

هناك الكثير من التحديات في المجال الإقتصادي التي تواجه قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً وإمكانية تحقيق إنفكاك إقتصادي فلسطيني عن إقتصاد دولة الإحتلال وأهمها:

القدرة على منع الإستخدام الجائر للموارد الطبيعية:

ان عجز السلطة الفلسطينية وعدم القدرة على منع الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية ومن أمثلة ذلك زيادة سحب المياه من الخزان الجوفي في غزة، حيث يشكل السحب ثلاثة أضعاف كمية الأمطار التي تصل لهذا الخزان، مما يجعل نسبة كبيرة من مياه الشرب تصل إلى المستهلك وهي غير صالحة للاستخدام حسب المعايير العالمية، وهذه الأزمة تتفاقم مع زيادة سكان قطاع غزة الذي سيربو على 2 مليون نسمة خلال السنوات القليلة القادمة، فهناك زيادة في تركيز الأملاح الذائبة والنترات مع تداخل مياه البحر(التلمس, محمد يحيى, 2015). ويدخل في إطار الاستخدام الجائر حفر أعداد كبيرة من آبار المياه في المنازل دون تراخيص أو رقابة، مما يزيد من نزيف الخزان الجوفي. يضاف إلى ذلك الصيد السمكي الجائر من خلال صيد الأسماك الصغيرة قبل

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

اكتمال موعد نضجها، وهو أمر شائع بين الصيادين في ظلّ نقص مساحات الصيد المسموح بها، مع استخدام طرق صيد محظورة كالمفرقعات وغيرها.

القدرة على تغيير الواقع الاقتصادي في حدود الحيز المتاح:

استناداً إلى تقرير البنك الدولي مؤخراً، فإن إستمرار الواقع الإقتصادي الراهن والمتقلب يعمل على زيادة مستوى القلق وعدم اليقين، ويلقي بظلاله على قدرة الفلسطينيين على تصور مستقبل أكثر إشراقاً، ويمكن لتدابير التنمية الاقتصادية أن تعمل على بناء الثقة تجاه تشكيل أفق دبلوماسي طرفي النزاع في أمس الحاجة إليه .

تهيئة المناخ الإقتصادي لأغراض تحفيز الإستثمارات داخل الوطن:

كانت السلطة الفلسطينية قد أولت إهتماماً متزايداً لتشجيع الإستثمار المتجه للداخل الفلسطيني، فأصدرت من وقت لآخر القوانين والتشريعات المحفزة، إيماناً منها بأهمية الاستثمارات الوافدة سواء كانت أجنبية أم عربية أم للفلسطينيين المغتربين. إلا أنه بالمقابل نجد أن خروج الاستثمارات الفلسطينية نحو الخارج يفوق ما يتجه إلى الداخل، مما يشير إلى أن ميزان الاستثمارات الدولية يتجه لغير صالح الفلسطينيين، مما يشكل تحدياً أمام الدولة الفلسطينية المستقبلية، فخلال الربع الثالث لسنة2013،كانت الاستثمارات الخارجة قد بلغت 6,101 مليون دولار مقابل استثمارات أجنبية داخلة قدرها 4,940 مليون دولار، أي بعجز قدره 1,161 مليون دولار وبنسبة 19%،الأمر الذي يعني ضرورة تقييم هذه الأوضاع لأغراض معالجتها(معهد ابحاث السياسات الاقتصادية, المراقب الاقتصادي, 2014).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

لذلك، فإن القرار الاقتصادي المستقل له دور رئيسي في تهيئة البيئة الإقتصادية والمناخ الملائم لتشجيع الإستثمار للقطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء، ويدخل في ذلك إصدار التشريعات الملائمة في مجال ضرائب الدخل على الأفراد والمؤسسات، والضرائب على الأرباح، والرسوم الجمركية على الاستيراد والتصدير وغيرها، كما أن حرية القرار الاقتصادي، تساعد في رسم السياسات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلاقات التكامل الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف بلدان العالم، بما يتيح الحصول على احتياجات البلاد من الواردات بأفضل الشروط التي تجعل السلعة متاحة في الأسواق المحلية بأقل الأسعار. كما تغطي في الوقت نفسه الاحتياجات التي يعجز الإنتاج المحلي عن توفيرها، مما يسهم في انتظام واستقرار حركة المبادلات والأسعار.

القدرة على الإستفادة من الأراضي المصنفة ج في الضفة الغربية:

ما تزال السلطة الفلسطينية غير قادرة على توجيه الاهتمام الكاف نحو الأراضي المصنفة ج باعتبارها خاضعة إدارياً وأمنياً لـ"إسرائيل"، وأن "إسرائيل" تماطل في إعطاء أي دور للفلسطينيين على هذه الأراضي التي تمثل مساحتها 61% من أراضي الضفة الغربية، علماً بأن هذه الأراضي في حاجة إلى مشاريع استثمارية خاصة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والمياه المخصصة لري المزروعات، وفي المشاريع الإنتاجيةالتي تعمل على تثبيت السكان على أراضيهم إضافة إلى أهمية مشاريع البنية التحتية والمشاريع السياحية.

وفي دراسة سابقة للبنك الدولي أوضح فيها بأن تعذر الوصول إلى المنطقة ج يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر بنحو 3.4 بليون دولارسنوياً، ومن ثم فإن إقامة مشاريع استثمارية

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

في هذه المنطقة كفيل بتحقيق إصلاح اقتصادي وزيادة مستدامة في نموه(البنك الدولي, 2013). وكان البنك الدولي مؤخراً قد بين أهمية الطاقة الفلسطينية الكامنة، وأهمية قيام "إسرائيل" ضمن ترتيبات أخرى بتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة جوالأسواق الخارجية بغية الاستفادة من هذه المجالات الاستفادة المثلى.

أثر إتفاقية باريس على الإقتصاد الفلسطيني

ما إن تم توقيع اتفاقية أوسلو بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية عام 1993 حتى سعى الاحتلال إلى إحكام سيطرة أكبر على مفاصل الحياة الفلسطينية، فألحق الاتفاقية بما أسماه توقيع "بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية" في التاسع والعشرين من نيسان/ ابريل عام 1994.

الإتفاقية التي عُرفت باسم "وثيقة باريس الاقتصادية" اعتُبرت مثيرة للجدل منذ توقيعها؛ حيث تضمنت بنودا رأى فيها المراقبون وخاصة الاقتصاديون منهم، أنها تكبّل الاقتصاد الفلسطيني وتجعل الفرصة فقط لأصحاب رؤوس الأموال دون إفادة معظم الشعب منه، وفي الآونة الأخيرة ظهرت مساوئ هذه الاتفاقية بتطبيقها واقعاً عبر احتجاز أموال السلطة وابتزازها.

يعتبر هدف ربط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي كان أبرز ما تحقق في الإتفاقية, حيث أن دخل الفرد في "إسرائيل" يضاعف دخل الفرد الفلسطيني ثلاث مرات، ولا يمكن أن تتطابق أسعار المحروقات والمواد الغذائية مثلا في مكان مزدهر اقتصاديا مع آخر يعاني إنتاجياً ومثقلٍ بالعراقيل وهو ما ساعد على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني خادما للاقتصاد

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الإسرائيلي وليس مستقلا على الإطلاق، لافتا إلى أنها أصبغت عليه صفة التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي وهو الأمر الأخطر في بنود الاتفاقية فلم يُعط الفلسطينيون الاستقلالية في التصرف الاقتصادي.

عدم وضوح الرؤى بشأن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني:

عدم وضوح الرؤى بشأن المستقبل الإقتصادي الفلسطيني في ظلّ الغموض الذي يعيشه الفلسطينيون أمام فرص تحقيق السلام والحل النهائي، مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام الدولة الفلسطينية التي أمامها سيناريوهات لا تملك مفاتيحها(معن, محمد رجب 2013).

سيطرة الإقتصاد الاسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني وفرض التبعيه عليه

إستهدفت السياسة الإقتصادية الإسرائيلية منذ إحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة كل جهد ممكن لتكييف البنى الإنتاجية الفلسطينية بما يلائم متطلبات الإقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبح الإقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً وذلك من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية وفتح أسواق الضفة وغزة لمنتجاتها دون قيود، ومحاربة المنتجات الفلسطينية عن طريق الأسعار أو المصادرة أو منع التصدير، ومن جهة ثانية منعت إسرائيل المناطق الفلسطينية من الاستيراد إلا من خلال اقتصادها الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنها فتحت أسواقها للعمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة حتى وصل عددهم إلى أكثر من 150 ألف عامل، حيث كان فارق الأجور يشكل الحافز القوي لتوجه العمال للعمل في إسرائيل مما أدى بالكثير من المصانع والمزارع الفلسطينية إلى الإغلاق. حيث كان أكثر من ثلث الناتج القومي وأكثر من 95% من وارداتنا يأتي من العمل في إسرائيل

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وحوالي 80% من صادراتنا تذهب إليهم حيث وصل العجز في الميزان التجاري حوالي 600 مليون دولار.

كما أثقل العبء الضريبي كاهل الاقتصاد الفلسطيني حيث قدرت مكاسب إسرائيل من الضرائب كحد أدني حوالي نصف مليار دولار مما أدى إلى تدمير البنية التحتية ونهب الموارد المائية بما يقارب 500 مليون متر مكعب سنوياً,أما فيما يخص السياسة النقدية فقد أغلقت إسرائيل جميع البنوك العربية عشية الاحتلال، فيما سمحت لكل من بنك فلسطين في غزة وبنك القاهرة عمان في الضفة للعمل في عامي 1981 و1986 على التوالي,أما فيما يخص السوق الفلسطيني فقد قامت إسرائيل بتجزئته بين الضفة وغزة، كل ذلك حرم الاقتصاد الفلسطيني من الحد الأدنى من متطلبات التنمية, وفي عام 94 جاء بروتوكول باريس الاقتصادي والذي يشكل الملحق الاقتصادي المنظم للعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الإسرائيلية.

فرض السيادة الإسرائيلية على الإراضي الفلسطينية وسرقة وإستغلال الثروات الطبيعية الفلسطينية لصالح دولة الإحتلال

لم يكتف الإحتلال الصهيوني بعدم الإلتزام بالإتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين ,وإعادة إحتلال كافة المناطق الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو , بل واصل شرعنة الإستيطان من أجل السيطرة علي الموارد الطبيعة في الأراضي الفلسطينية وأهمها النفط والغاز ,المياه، الإراضي الزراعية , المناطق السياحية والدينية , والمحاجر، والأرض لبناء المستوطنات، والتوسع الإستيطاني علي الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م , ولا زال الإحتلال الصهيوني

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ينهب الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال القوانين العسكرية التي تصدرها 'الإدارة المدنية' التي تدير المناطق المحتلة عسكريا، والتي كانت وما زالت اليد الطولي للاحتلال، منتهكة القانون الدولي الذي يحرم علي دولة الاحتلال نهب وتدمير الموارد الطبيعية للشعب الخاضع للاحتلال.

سبل انفكاك الاقتصاد الفلسطيني

كان لقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/5 حول تحديد العلاقة مع إسرائيل سياسيا وإقتصاديا ووقف التنسيق الأمني معها والإنفكاك عنها , وتشكيل فريق إقتصادي تناط به مسؤولية الإنفكاك من التبعية الإسرائيلية ووضع خطة للنهوض بالإقتصاد الفلسطيني الأثر الأكبر في البحث عن سبل الإنفكاك ووضع بدائل تسمح للقيادة الفلسطينية من خلالها العمل على إلغاء أو تعديل اتفاق باريس الذي جعل من الاقتصاد الفلسطيني تابع لاقتصاد الاحتلال , ولتحقيق الإنفكاك تم التركيز على مقاطقة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي ودولي , وكذلك الإجراءات الرسمية والشعبية للإنفكاك الإقتصادي وتعزيز المنتج الوطني .

مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل محلي ودولي

أصبحت المنتجات الإسرائيلية ظاهرة تهدد المنتجات و السلع الفلسطينية ويجب إيجاد حلول لها كون دولة فلسطين دولة مستقلة ويجب العمل بضرورة التصدي ل هذه الظاهرة التي شكلت عبء على شركات التجارة والمصانع والمحلات التجارية الفلسطينية، أصبحت المنتجات الإسرائيلية غير شرعية وجريمة منظمة من خلال شراء منتجاتهم و تقوية اقتصادهم، على الرغم

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

من كل هذه المخاطر التي تواجه المنتجات الفلسطينية إلا أن نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني يقوم بشراء المنتجات الإسرائيلية، فهي بنظرهم منتجات ذات جودة عاليه والطعم اللذيذ الجيد، لذلك يتوجب القيام بمجموعه من الإجراءات والتي تشمل وقف التعامل مع المنتجات الإسرائيلية، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديميةالإسرائيلية.

وتعتبر مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والتي تعد وسيلة من الوسائل التي تنتهجها المقاومة الفلسطينية الشعبية ضد الاستيطان، الذي يقضي على آمال السلام وفرص تحقيقه عبر ما يقوم به المستوطنون من أعمال القتل والتدمير والسرقة والإرهاب بحق شعب وادع حرمه الاحتلال من كافة حقوقه ومن أبسط مقومات الحياة.

ونعني بالمقاطعة:- مقاطعة كافة السلع والخدمات التي تنتج كلياً أو جزئياً في المستوطنات، سواء كانت منتجاً صناعياً أو زراعياً أو غذائياً أو تحويلياً، مصنّعاً جزئياً أو كلياً، أو مخزناً أو معبأ داخل أي مستوطنة, وتعتمد المقاطعة على رصد منتجات المستوطنات وضبطها وإتلافها وحظر تداولها بإعتبارها سلعاً غير شرعية تدعم الإستيطان وتطيل أمده، وتطلق العنان لأيدي المستوطنين بالاستمرار في همجيتهم واعتداءاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ كما تشمل المقاطعة تقديم مروجي هذه المنتجات للمحاكمة أمام القضاء؛ وإحلال المنتجات الوطنية الفلسطينية مكانها, وعلى صعيد وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية هناك ضرورة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية وعمل حملات وتشكيل رأي عام للناس بمقاطعة البضائع وخطورتها على اقتصاد فلسطين حيث يقوم الناس بتكرير المقاطعة مما

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

أدى إلى تشكيل رأي عام ' وكتبت وسائل الإعلام الكثير من المقالات وغيرها لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعمل حملات توعية على الفيس بوك ومواقع التواصل الإجتماعي الأخرى وظهور شعارات منها: إذا كنت فلسطيني قاطع بضائع الإحتلال وأخرى تقول: ساهم بدعم الإقتصاد الإسرائيلي بشراء منتجاتهم، وقاطع منتجات الإحتلال , هل تقبل بدفع ثمن الرصاصة لقتل ابنك!! مما شغل الرأي العام لكثير من الناس فبدأ بعض الناس بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، قامت وسائل الإعلام بإجراء مقابلات تلفزيونية وعمل تقارير مكتوبة وعمل شعارات توثق خطورة شراء المنتجات الإسرائيلية التي تواجه التجارة الفلسطينية تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صور و فيديوهات تحذر من شراءالمنتجاتالإسرائيلية.

واعتبر الباحث انه مع مقاطعة البضائع الإسرائيلية لكن وسائل الإعلام لم تعطي الموضوع حجمه الكافي فقد انتهى الرأي العام ولم نسمع احد يتحدث عن مقاطعة البضائع الاسرائيلة حيث قامت وسائل الإعلام بعمل توصيات وإعلام الجمهور بخطورة شراء البضائع الإسرائيلية، إلا أنها كانت لفترة قصيرة وأيضا شغلت رأي الناس لفترة قصيرة مما أدى إلى إخماد الرأي العام ونسيان أن المقاطعة واجب شعبي يجب أن يقوم به الشعب الفلسطيني وإنهاء الاقتصاد الإسرائيلي, نحن كشعب فلسطيني يجب أن يكون لدينا منتجاتنا التي يشتريها شبعنا وأن لا نتعامل مع الصهاينة والمحتلين ووقف اقتصادهم فعلى الإعلام أيضا أن يقوم في استعراض الأسباب والمخاطر الدافعة لشراء المنتجات الإسرائيلية وقول نصائح وتحذير الشعب الفلسطيني لكي يقوموا بمقاطعة هذه المنتجات , وكذلك تسليط الضوء على انجازات منظمة B D S والتي خلقت جو عام لمقاطعه كل ما له علاقة بإسرائيل في العالم مما أصبح من الضروري على

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

أبناء وقيادات الشعب الفلسطيني القيام بالمقاطعة وتنسيق الجهود مع المنظمات الدولية لتحقيق هدف المقاطعة .

إتخاذ إجراءات رسميه وشعبية للانفكاك وتعزيز الصمود الوطني

إن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأن يبقى الإقتصاد الفلسطيني رهين الإقتصاد الإسرائيلي، ويجب على القيادة إتخاذ المزيد من الخطوات التدريجية ذات الصلة لتعزيز الإنفكاك عن إقتصاد دولة الإحتلال، وفي مقدمة هذه الخطوات إجراء مراجعة شمولية لتدفق السلع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل إدخال المنتجات الفلسطينية إلى سوقها، سيما أن الوضع القائم أحدث تشوهات في اقتصادنا الوطني.

لذلك لا بد من إيجاد بدائل محليه ودولية وهو حقّنا الطبيعي في تنويع أسواقنا ونعوّل على عمقنا العربي في دعم رؤية القيادة نحو الانفكاك الاقتصادي ,وبخصوص اتفاقية باريس، يجب أن تعمل القيادة مع الأطراف الدولية وخصوصًا الحكومة الفرنسية من أجل إعادة النظر بهذه الاتفاقية، "إذ لم تعد الاتفاقية مناسبة لواقعنا ومن حقنا الاستيراد المباشر وفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الوطنية" , وضع خطط تساهم في تعزيز مكانة المنتجات المحلية وذلك من خلال إجراءات تعطيه الأفضلية في السوق المحلي أو رفع الرسوم الجمركية على المنتجات البديلة مما يعزز مكانة وقوة المنتج المحلي وبالإضافة للعمل على فتح أسواق خارجية للمنتجات الوطنية وتقديم التسهيلات والحوافز لها ,وضع انظمه وقوانين تحمي المنتج الوطني وتنظم السوق وتحمي المستهلك وذلك بالعمل مع مختلف الشركاء على تنظيم السوق الفلسطيني، للحد

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

من مظاهر الاحتكار في السوق , وضع سياسات عامه تساهم في النهوض بكافة القطاعات على غرار خطة العناقيد، وسبل استقطاب رأس المال الفلسطيني الموجود في الخارج، ومعالجة أثار الانقسام السياسي على الاقتصاد الوطني .

النتائج والتوصيات

- إن تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي جاءت قصراً نتاج مجموعة من الأوامر العسكرية وبالتالي فان الإنفكاك الإقتصادي يتطلب انهاء الإحتلال وتحقيق السيادة على الموارد والمقدرات .
- إن إتفاقية باريس لم تعد قائمة بمعنى إتفاقية تحكم تصرفات طرفيها , وهي الأن أصبحت إطار لتحكم إسرائيل من جانب واحد في تسير العلاقات الإقتصادية .
- رفع معرفة الرأي العام الفلسطيني بجدوى المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية من خلال إستعراض تاريخي لخبرات الشعوب الأخرى .
- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتنمية القناعة بأنها شكلا من أشكال النضال بالإضافة لدعم وتعزيز المنتجات الفلسطينية وربطها بالانتماء الوطني .
- العمل مع المجتمع الدولي على إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي والتحرر من التبعية التي تجعل الاقتصاد الفلسطيني تابع , خصوصا أن الطرف الأخر يعطل كافة البنود التي يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني وكذلك انتهاء مدته وظروفه .

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

- دعم كافة القطاعات الإقتصادية والتأكيد على مشاركة وإدماج القطاع الخاص في تنمية القطاعات الإنتاجية .
- وضع عوائق أمام المنتجات الإسرائيلية التي تدخل السوق الفلسطيني عبر المواصفة الفلسطينية .

المصادر و المراجع

- بادي، برتران،1996، الدولة المستوردة "تغريب النظام السياسي"، ترجمة لطيف فرج،ط1، دار العالم الثالث، القاهرة، ص13-14.
- هادي، علاء، ما التبعية السياسية؟، جريدة الصباح،العراق، 26 مارس 2007، الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati%2815%29/348.htm.
- الزميع، علي: لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص128عام 2009.
- عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية.دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص159.
- غليون،برهان: جول الخيار الديمقراطي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص115-117, 1994م.
- فيصل,سعد: عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية، قضايا فكرية، فبراير، 2005م.
- طالب,محمد سعيد، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2005م.
- **أجندة أيام فلسطينية: ذاكرة من أجل مستقبل أفضل**، الإصدار التاسع (غزة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني،2015).
- **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2015)، ص 54.
- **خريطة فلسطين قبل النكبة 1948**، مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

- عصام الدبس، **النظم السياسية** (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 30.
- موقع البي بي سي أونلاين، انظر:

www.bbc.com/arabic/specials/meast_maps/9.shtml

- معهد الأبحاث التطبيقية "أريج": إسرائيل تسير بخطى تدريجية نحو ضمّ الضفة الغربية، **القدس**، 2015/9/28.
- دراسات–وتقارير ,انتهاكات–اسرائيل–للحق–في–الماء–في–الأراضي–الفلسطينية–المحتلة–عام–67, 2015–1–30 م https://www.arab48.com /
- المياه الفلسطينية ..ازمه في الواقع واشكال في التفاوض

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/17b314bd–8c3f–44b1–bd02–bca890092509

- مفارجة, محمد نمر ,النفط والغاز في فلسطين, دراسة منشورة بتاريخ 30–6–2013, مجلة دنيا الوطن, https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/298646.html
- The World Bank, Palestinian access to area "c" key to economic recovery and sustainable growth, Press Release, Jerusalem, October 8, 2013.